الأزمة السورية في ظل التنافس السعودي الإيراني

حسن علي مفتاح عمار الأسود
ريمان أحمد عبدالعال - رشا عطوة عبدالحكيم

مقدمة

غدت العلاقات السعودية – الإيرانية محل اهتمام عالمى متزايد نظراً لتنامى الأهمية الاستراتيجية لهاتان الدولتان خلال العقود الماضية، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط مسرحاً دائماً لتفاعلات هاتان الدولتان، وهذا ما انعكس على دول المنطقة وعلاقاتها البينية والتى شهدت منذ مطلع العقد الأخير تحولات وتغيرات استراتيجية مست كيانات عديدة نتيجة لصراع الأدوار الإقليمية بينهم ودولياً بفعل البعد الاستراتيجي للمنطقة والتى جعلت المنطقة محل اهتمام، وإن منطقة الشرق الأوسط منطقة إذا ما اشتعلت فيها النيران فإن آثاراً سلبية وبصورة واضحة، وقد مرت العلاقات السعودية – الإيرانية بمراحل متعددة، واتخذت مسارات مختلفة وتأثرت بظروف وعوامل محلية وإقليمية ودولية، حتّمت عليها الانتقال من مرحلة إلى أخرى وفقاً لما أملته مصالح الدولتين وأهداف سياستهما الخارجية وإمكانيات التأثير ومواطن التأثر.

إن الأطماع الإيرانية في الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية هى أطماع تاريخية استمرت إلى أن وصلت أوجهها بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، وبعد استلام الخمينى الحكم في إيران لم يكن هناك موقف عربى موحد ضد السياسة الإيرانية في المنطقة، كما زادت إيران من نفوذها في العراق واستطاعت أن تفرض نفسها كلاعب إقليمى مؤثر في المنطقة العربية، وخاصة بعد تحالفها مع سوريا وفى نفس الوقت لها أذرع قويه في لبنان واليمن متمثله في حزب الله وجماعة الحوثى اللذان يسعيان إلى تحقيق مصالح إيران الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية – التنافس السعودى الإيرانى

Abstract:

The Saudi-Iranian relations have become the focus of increasing global attention due to the growing strategic importance of these two countries during the past decades. Due to the conflict of regional roles between them and internationally due to the strategic dimension of the region, which made the region a focus of attention, and that the Middle East region is a region that, if it catches fire, will have negative effects in a clear manner. It had to move from one stage to another in accordance with the dictates of the interests of the two countries and the objectives of their foreign policy and the possibilities of influence and places of interaction.

Iranian ambitions in the Middle East, especially the Arab region, are historical ambitions that continued until they reached their climax after the Iranian revolution in 1979 AD, and after Khomeini took power in Iran, there was no unified Arab position against Iranian policy in the region, and Iran also increased its influence in Iraq and was able to impose itself as an influential regional player in the Arab region, especially after its alliance with Syria, and at the same time it has strong arms in Lebanon and Yemen, represented by Hezbollah and the Houthi group, which seek to achieve Iran's international interests

Keywords: Syrian crisis - Saudi-Iranian competition

مشكلة البحث:

فرضت طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وتوزيع القوى بداخله حالة من التنافس بين القوى الإقليمية من أجل المكانة والهيمنة، لذلك يوجد تنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران تجاه القضايا العربية، وبأشكال وأبعاد مختلفة، مع ظهور تطورات واستراتيجيات ومصالح لكل طرف على حدة من ناحية، وقيام المملكة العربية السعودية بدور القائد في مواجهة التوسع الإيراني في الوطن العربي من ناحية أخرى، وفي إطار دراسة وتحليل العلاقات السعودية الإيرانية في شقها الصراعي ومجالات التنافس بينهما في المنطقة العربية **تدور مشكلة الدراسة " الأزمة السورية في ظل التنافس السعودى الإيرانى"** وما يكرس الوضع في سوريا باعتبار أن السعودية وإيران من أهم القوى المؤثرة على مساره

من خلال ما تقدم يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

أولاً: ما هى أسباب الثورة السورية وما هى المواقف الدولية منها؟

ثانياً: ما الآثار المترتبة على التنافس السعودي الإيراني في سوريا؟

ثالثاً: ما هى سيناريوهات التنافس بين القوى الإقليمية في المستقبل؟

أهداف البحث:

١- التعرف على مدى تأثير القوتين الإقليميتين السعودية وإيران على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط.

٢- توضيح مشروع كل من إيران والسعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط

٣- التعرف على تأثير التنافس السعودي الإيراني على الأزمة السورية

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة في الجانب العلمي من خلال العناصر التالية:

١. تسليط الضوء على السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية كدولتين تسعى كل واحدة منهما إلى لعب دور إقليمي في المنطقة، حيث تحاول كل واحدة منهما المحافظة على مصالحها من خلال تدخلهما في الأزمة السورية.

٢. محاولة التوسع الإيراني في المنطقة وإدراك السعودية لهذا التحرك وعملها على عرقلته.
٣. التنافس الإيراني السعودي وأهميته في إحداث توازن إقليمي في المنطقة
٤. تساعد هذه الدراسة المهتمين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية في التعرف على المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وتأثير التنافس الإقليمي فيها.
٥. قلة الدراسات الأكاديمية حول المتغيرات الإقليمية وأثرها على تطور العلاقات (الإيرانية السعودية)، نظراً لأهميته.

تساؤلات البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، ما يدفعنا إلى التساؤل ما الآثار المترتبة على التنافس السعودي الإيراني في سوريا ، وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث نحاول التطرق إليها بشيءً من التفصيل وهي:

- ❖ المبحث الأول: الثورة السورية الأسباب والمواقف الدولية منها.
- ❖ المبحث الثاني: الآثار المترتبة على التنافس السعودي الإيراني في سوريا.
- ❖ المبحث الثالث: سيناريوهات التنافس بين القوى الإقليمية في المستقبل.

المبحث الأول: الثورة السورية الأسباب والمواقف الدولية منها.:

قبل الشروع في تحليل التنافس السعودي الإيراني في سوريا نتطرق أولا إلى الثورة السورية وأسبابها والمواقف الدولية منها.

١ـ التعريف بالثورة السورية:

انطلقت الثورة السورية ١٥ مارس ٢٠١١، بانتفاضة شعبية ضد الفساد والقمع وبعد قيام بعض طلاب مدارس درعا بالكتابة على جدران المدرسة، أحد العبارات تنادي بإسقاط النظام فقامت قوات الأمن السورية باعتقالهم، الأمر الذي أدى إلى تحرك نشطاء وشباب مواقع التواصل الاجتماعي ودعوتهم للتظاهر والاحتجاج على مصير التلاميذ المعتقلين؛ وتعامل النظام معها بعنف، مما أدى إلى توسع مطالب المحتجين وخروج آلاف المتظاهرين في العديد من المحافظات السورية، مما أجج الأوضاع وادخل البلاد في حرب أهلية.

حاول النظام في بادئ الأمر تهدئة الأوضاع وإدارة الأزمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل إقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة، ودفعت هاته التنازلات إلى رفع سقف مطالبهم، لكن السلوك السيئ للأجهزة الأمنية نقص من مصداقية الإجراءات الحكومية، المعلنة لدى الشعب السوري. وبمرور الوقت تحول إلى صراع داخلي مسلح يستند إلى دعم إقليمي ودولي لطرفي النزاع.

٢- أسباب الثورة السورية:

لقد بدأت الثورة السورية نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي، ويمكن ذكر تلك الأسباب في:

أ- استبداد السلطة السياسية:

إذ نجح النظام في إقامة نظام سلطوي معتمداً سياسيات مركزة عملت على إنتاج مختلف شرائح المجتمع انطلاقا من السلطة أي التي تخدم مصالحها وبنت لنفسها حاملاً مجتمعياً خاصاً، مما مكن النظام السوري من وضع يده على موارد الدولة والمجتمع من أجل بناء حقله المجتمعي الذي يحتكر السلطة السياسية وتتحكم قيادته بالسلطة والثروة ووسائل السيطرة السياسية مثل المؤسسة العسكرية الأمنية والحزبية ووسائل الإعلام والجامعات والمدارس ودور العبادة والنقابات وغيرها.

وحصر السلطة في شخص الرئيس الذي يرفض التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة.

ب- تحييد الطبقة الوسطى وإخراجها من الساحة السياسية:

مما يعني تهميش القوى الفكرية والثقافية القادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي أو تغيير وتعبئة قدرات وطاقات مجتمعية كان من المحتم أين تبقى معطلة دون دور هذه الطبقة القيادي والطليعي، وإعادة إنتاج المجتمع انطلاقا من السلطة في ظل

استحالة وقوع ثورة برجوازية أو عمالية في بلد متخلف تتصف طبقاته البرجوازية والعمالية بضعفها وافتقارها إلى النضج.

جـ أزمة الشرعية:

لقد طالب الشعب السوري سابقاً إلغاء نظام توريث السلطة والتغيير الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق حافظ الأسد جيدًا لسيناريو توريث السلطة لأبنه باسل أولا ثم بشار بعد مقتل أخيه، وقبل السوريون التوريث بقوة السلاح.

د- تراجع سيادة القانون:

فشلت القوانين في سوريا كما في باقي الدول العربية في إقامة التوازن بين السلطة والحرية، بل اتجهت إلى تقوية كفة السلطة السياسية وإضعاف كفة الحرية فضلا عن عدم قدرة النصوص القانونية على تطبيق قاعدة "حيث توجد السلطة توجد المسؤولية" مما نجم عنه عدم التساوي في الخضوع للقانون، وما رافقه من استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية.

ه- تدهور الأوضاع الاقتصادية:

عانت القطاعات الاقتصادية كافة من الأمراض الإدارية المزمنة بعد تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي، الأمر الذي أفضى إلى تراجع دور القطاع الاقتصادي العام وتقليص الإنفاق العام الذي أدى إلى انتشار الفقر والبطالة المقنعة وضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية، إضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

و- دور وسائل الإعلام:

أدت وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر دوراً كبيراً في سقوط الأنظمة في كل من تونس ومصر وقد تحول هذا النوع من الإعلام إلى الوسيلة الوحيدة لنقل الأخبار حول الاحتجاجات في سوريا، حتى تحول الاعتقاد بأن شبكات

الواصل الاجتماعي زهي محرك الثورات ضد الدكتاتوريات والمساهمة الرئيسي في اندلاعها.

ز- انتشار الفساد:

تراكم أخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي، تشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة. وتنوعت أشكال الفساد من رشوة ومحسوبية والواسطة ومنح أعضاء حزب البعث والمسؤولين الكبار في الدولة امتيازات وصفقات.

يتبن لنا من خلال العرض السابق لأهم المتغيرات الداخلية أنها لعبت دوراً هاماً في تحريك الطبقة الوسطى وإعطاء مساحة للمشاركة في الحياة السياسية، ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة إلا أن السبب المباشرة لاندلاع الأزمة السورية هو:

- اندلاع موجة الثورات العربية ٢٠١١ (تونس، مصر).
- اعتداءات الشرطة بقسوة على المتظاهرين سلمياً ٢٠١١.
- اعتقال أطفال درعا بسبب الكتابات الحائطية التي تنادي بإسقاط النظام.

٣- المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السورية:

فور اتساع رقعة الاحتجاجات من سنة لأخرى اختلفت مواقف القوى الإقليمية ما بين الحذر والترقب والتأييد والإعلان المؤيد والصريح لما يجري على الساحة السورية، وهو ما سنعرضه في هذا الجزء من خلال إبراز أهم مواقف القوى الإقليمية والدولية من الأزمة.

أ- الموقف الروسي:

لقد كان الموقف الروسي واضحاً منذ اليوم الأول لاندلاع الأحداث في سوريا إذ أيدت النظام السوري وإجراءاته ضد المعارضة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، وعلى الصعيد السياسي استخدمت روسيا الفيتو ضد قرارات الإدانة أو التدخل العسكري الغربي ضد النظام السوري

لقد اتسم الموقف الروسي منذ بداية التحولات السياسية التي تعرضت لها منطقة الشرق الأوسط بالتحفظ الحذر، وعدم وضوح الرؤية والتوجهات، وهي غير قادرة على اتخاذ مواقف محدد وفاعلة تجاه تلك التحولات السياسية وصولا إلى مواقف اتسمت بطابع المواجهة آخذاً في الاعتبار تحقيق التوازن في المنطقة العربية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وقد اتسم الموقف بالتحفظ تجاه الحراك السياسي في تونس، كما بدأ ينظر بقلق وترقب تجاه ما يحدث في مصر من أحداث سياسية والتزم الحياد تجاه البحرين واليمن، ربما كان التحفظ في اتخاذ موقف محدد لسرعة التحولات وتداعياتها غير المتوقعة في ظل تنافس العديد من القوى الإقليمية والدولية الطامحة لإعادة التموضع.

وقد بررت روسيا استخدامها لحق النقض الفيتو وفقاً لمصالح واعتبارات إقليمية ودولية كونه يتعلق بمفهوم الدولة وحقها وسيادتها، والذي لا يجيز للدول التدخل في الشئون الداخلية لدولة ما لأن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ "احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وهذا الأمر لا يشتمل التدخل العسكري فقط بل يتجاوزه لرفض العقوبات الاقتصادية الأمر الذي قد يضر بمصالحها، وكذلك لأن روسيا رأت أن قوات التحالف الدولي التي دخلت ليبيا من خلال القرار الدولي ١٩٧٣ قد تجاوزت تفويض الأمم المتحدة بغرض تحقيق أهداف سياسية واحداث تغييرات جيوستراتيجية، وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتن" في ٢٦ مايو ٢٠١١ حيث قال "بين هذه الحرب التي تشن على ليبيا ما هي إلا حرب صليبية فعلية".

يمكن القول هناك العديد من المحددات التي لعبت دوراً في بلورة الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية وتتمثل في: حسابات الدور والمكانة، دروس روسيا في ليبيا، الخوف من الإسلام السياسي وتأثيرات التحولات العربية

ب- الموقف الأمريكي:

تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الضابط والمحرك الأساسي للأحداث في سوريا سواء تعلق الأمر بالموقف من المعارضة السورية أم الموقف اتجاه الآراء والحلول

الدولية داخل مجلس الأمن الدولي، أو الساحة الأوروبية؛ فبالرغم من تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للمعارضة السورية ظاهريا وانتقاد النظام السوري والدعم الروسي له لكن الموقف الأمريكي لا يثبت هذه الحقيقة، فالموقف الأمريكي تحكمه جملة عوامل استراتيجية أمنية

اتسم الموقف الأمريكي تجاه التحولات التونسية بالترقب والحياد في بداية الأمر، ولكن مع استمرار الأحداث بدأت الولايات المتحدة اتخاد موقف أكثر وضوحاً من خلال إدانة الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوى الأمنية ومطالبتها بمنع استخدام القوة والعمل على حفظ الأمن وحماية المدنيين واحترام الحريات وحقوق الإنسان، كما طالبت الإدارة الأمريكية الرئيس بن على بالتنحي عن الحكم وقد اتضح دعم الولايات المتحدة للتحولات التونسية أكثر فأكثر عندما أشاد أوباما بسقوط نظام بن على وقال: "إن كل أمة تهب الحيا لمبدأ الديموقرتطية بطريقتها الخاصة استنادا إلى تقاليد شعوبها". بينما اتسم الموقف الأمريكي تجاه التحولات السياسية في مصر بالغموض والحياد الحذر في بداية الأمر، كما دعمت المبادرة الخليجية في اليمن، بينما تطور الموقف الأمريكي تجاه التحولات السياسية الليبية من خلال دعم المعارضة واستنكار استخدام الرئيس القذافي للقوة ضد المدنيين كما وأيد تشكيل تحالف دولي في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، ومن الجدير بالذكر أن الموقف الأمريكي يعد من أهم المواقف في المعادلة السورية، حيث اتسم ذلك الموقف بداية الأمر بالارتباك والتردد الحذر ومراقبة سلوك النظام السوري ورد الفعل الشعبية، ومن ثم المراهنة على قيام النظام بتقديم تنازلات واجراء إصلاحات تتضمن الحد من مركزية احتكار السلطة وتلبية احتياجات الشعب السوري وانهاء العنف وفتح ممرات للمساعدات الإنسانية، لذلك بقيت التصريحات الأمريكية مقتصرة الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين، نظراً لعدم امتلاك الإدارة الأمريكية الصورة الحقيقية للمجتمع السوري وتوجهاته السياسية، وعدم رصد أي حراك سياسي حقيقي داخل سوريا خلال عهد حزب البعث، ونظراً لمحدودية أدوات الضغط التي تمتلكها الولايات المتحدة على النظام السوري، لذا فقد بقي الداخل السوري مبهماً لديها مما حذا بها إلى الاستعانة بتركيا التي تمتلك

أدوات الضغط والتأثير في كل من النظام والمعارضة، لكن بعد فشل وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في إقناع الرئيس الأسد بإيقاف الحل الأمني واجراء الاصلاحات السياسية اللازمة والاستجابة لمطالب الشعب، واحتواء الأزمة، وخوفاً من أن يؤدي هذا الخيار إلى الانفتاح على المجهول، لذلك رأى أن البديل الأفضل لمثل هذا التدخل مطالبة الرئيس السوري بالتنحي معتبراً أن نظام بشار فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديموقراطي وتحذيره من استخدام السلاح الكيماوي.

مما سبق يتبين أن أمريكا رغبت بالتدخل عسكرياً في سوريا بعد استخدام السلاح الكيماوي لأن ذلك يشكل خطراً استراتيجياً على المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ويهدد ومصالح حليفتها إسرائيل، ولكن تراجع الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن الضربة العسكرية نتيجة للكلفة الإقليمية المتوقعة وحسابات التصعيد الإقليمي المحتملة من جانب حزب الله وايران، الأمر الذى يسهم بتورط الولايات المتحدة وحلفائها في حرب طويلة الأمد ناهيك عن طبيعة العلاقات مع روسيا، لذلك قبلت بمناقشة المقترح الروسي بشأن الأسلحة الكيمياوية السورية، بالرغم من ذلك فقد كشف تراجع أوباما في توجيه الضربة العسكرية للنظام السوري عن تراجع في دور الولايات المتحدة الأمريكية وفقدان مصداقيتها لدى حلفائها الإقليميين، ويشكل استثماراً سيئاً لها في سياسة الإنهاك المتبادل بل وفشلاً لسياسة النأي بالنفس التي اتبعها باراك أوباما بداية حكمه.

لذلك هناك العديد من العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه أزمة سوريا والتى تتمثل في: خصوصية الحالة السورية، الدروس والعبر من غزو أفغانستان والعراق، الموقف الإسرائيلي، التوجهات السياسية والأيديولوجية للمعارضة.

جـ- الموقف التركي:

تعود محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لحالة الفراغ التي سادت النظام الإقليمي خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتالي فقد جسَّدت هذه الرؤية محاولة الحكومة التركية الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بين التركيز على المصالح الوطنية التركية من جهة، واعادة

صياغتها واعادة تقديمها بما يتناسب مع مكانة تركيا الحقيقية في الوقت الحاضر، وبشكل يحقق التوافق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لتعزيز استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحدودة ذاتياً بشكل مستقل من ناحية ثالثة، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوي الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.

فرأت أنه لابد من احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية ومثل ذلك وجهة نظر وزير خارجيتها الذي رأى أن الثورات هي بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية، وأنها جاءت متيخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في التسعينيات من القرن العشرين، وأن التغيرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ولابد من الزعماء الابتعاد عن رياح التغيير، فمثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً للموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية.

لكن تلك المحاولات التركية فشلت في دفع النظام نحو تحقيق إصلاحات حقيقية، وبذلك توصلت إلى نتيجة مفاداها أن النظام السوري يسير في تجاه مغاير للنصائح التركية مما حدا بأنقرة لتغيير لهجتها تجاه الرئيس الأسد وبدأت بتفعيل أوراق الضغط ضد سوريا واتخذت شكل العداء الصريح من خلال شن حملة منسقة عبر الصحف الموالية لحزب العدالة والتنمية ضد نظام الحكم في سوريا مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، وقد أصبحت تركيا ملجي أمناً للجيش السوري الحر.

كما لعبت دوراً نشطاً في دعم المعارضة السياسية والتأثير فيها إذ منحتها التسهيلات المادية واللوجستية لتطوير عملها وتنسيق جهودها لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، كما أصبحت أهم مركز لتجمع المعارضة خصوصاً بعد تشكيل المجلس الوطني في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، ونشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة السورية والاعتراف بها دولياً ومساعدتها في أن تحظى بالشرعية التمثيلية، كما حدث في مؤتمر أصدقاء سوريا الثاني الذى اعترف بالمجلس الوطني ممثلاً شرعياً للشعب السوري، أيضاً سمحت للمعارضة بافتتاح مكاتب لها في العديد من المدن التركية، كما سمحت بدخول السلاح عبر أراضيها.

ورغم استياء تركيا من استضافة سوريا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في السابق، إلا أنها فتحت الحدود أمام المعارضة السورية والسماح لهم بعقد اجتماعاتهم مما أسهم في تشكيل خطر على النظام، كما فتحت الأبواب أمام اللاجئين السوريين الذين سرعان ما شكل تزايد عددهم ضغطاً سياسياً وأخلاقياً على الدول الداعمة للنظام حيث سعت تركيا لاستغلال قضية اللاجئين السوريين، وتوظيفها خارج الإطار الإنساني أو محاولة استخدامها لتبرير إجراءات عسكرية ضد سوريا مثل فرض حظر الطيرا ن على المنطقة الشمالية في سوريا أو التدخل العسكري.

ومن ثَمَّ تبين أن الأزمة السورية عكست ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، المحطة التي كانت أكثر استقبالاً للساسة الأتراك، إلى جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زياد المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخل على جانبي الحدود في العلاقات الثقافية والعائلية هذه المعطيات زادت من مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي السورية، كما رأت تركيا أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران والعراق من الجنوب والشرق وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقة معهم أو توتير الأجواء، ونسف سياسة حل المشكلات أضف إلى ذلك سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجيج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا والتي تصل تقريبا إلى (٨٧٧) كيلو متراً، وبالتالي فإن الجيش التركي لن يجازف في الدخول في مواجهة منفردة مع النظام السوري وذلك بسبب موقف حلف شمال الأطلسي الرافض لهذا التدخل، وبذلك يمكن القول إن مؤسسة الجيش ورفضها حتى التهديد بالتدخل العسكري كان من العوامل التي ساهمت في تحديد الدور التركي الحقيقي وجعلته مختلفاً عن التصريحات التي أطلقها القادة السياسيون لحزب العدالة والتنمية.

أخيراً.. كانت تركيا من أكثر المتأثرين بالأحداث السورية فهي تتشارك مع سوريا بثمانمائة وخمسين كلم (كما ذكرنا)، ومتخوفة من نقل الاحتجاجات والأحداث الأمنية إلى أراضيها فأعلن الرئيس رجب طيب اردوغان عن رفضه سياسات القمع المتخذة من طرف النظام السوري على المحتجين وانه لن يقف إلى جانب النظام السوري، وأدركت تركيا التي تتعامل بحذر مع معطيات الأزمة السورية أنه لن يكون بمقدورها أن تبقى بمنأى عن الأحداث الجارية في المنطقة من جهة والوقوف إلى جانب حقوق الشعوب في مواجهة أسباب الظلم والاستبداد من جهة أخرى، لذلك كانت سياستها تبدو في الظاهر مزيجا لكن في الباطن متجانسة كونها تصب في خدمة مصالح تركيا الاستراتيجية

وعرف الدور التركي تراجعاً مع تطور الأحداث على الساحة السورية وعدم إثارة حلفاء النظام السوري (روسيا وإيران) لذلك يتراجع الموقف التركي يوميا بعد آخر خصوصا بعد عدم تأييد المجتمع الدولي في مجلس الأمن لطلب تركيا بتدخل عسكري مباشر، ومنه سيبقى الموقف التركي مساقاً وراء المواقف الدولية دون أن يكون هناك وضوح وموقف جازم اتجاه الأزمة السورية.

د- الموقف القطري والسعودي:

تقود كل من السعودية وقطر ومعهم دول الخليج للإطاحة بالنظام السوري الذي يعتبر من أهم الأنظمة العربية الموالية لإيران؛ وقد تدخلت دول الخليج في الأزمة السورية من بدايتها بإدانة النظام السوري من الممارسات القمعية ضد شعبه؛ وبما أن قطر لا يمكنها التدخل بشكل مستقل في مجريات الأحداث في سوريا طالما لا يوجد إجماع دولي على التدخل المباشر فانتهجت دبلوماسية نشطة في إطار جامعة الدول العربية التي ترأستها في اللجنة المكلفة بالتعامل مع الأزمة السورية التي عكست الموقف القطري الذي أسفر عن مبادرة عربية لخروج سلمي لنظام الأسد وصياغة مقبولة لسوريا ما بعد الأسد.

لقد استخدمت كلا الدولتان أدواتها ووسائلها المختلفة لإسقاط النظام السوري، من إدارة آلتها الإعلامية بحرفية بالغة لمحاولة تشويه صورة النظام السوري، ونسقت

جهودها الدبلوماسية كتعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، وسحب المراقبين العرب من أراضيها وتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية لقديم الأسلحة للمعارضة السورية والحوافز النقدية للمنشقين ودعت إلى التدخل العسكري الخارجي لإنهاء الأزمة.

المبحث الثانى: الآثار المترتبة على التنافس السعودي الإيراني في سوريا:

مهد سقوط الشاه في يناير عام ١٩٧٩م الطريق لاصطفاف إستراتيجي جديد بين سوريا وإيران، فقد رحبت سوريا باستيلاء آية الله علي السلطة في طهران، وفي شهر أغسطس قام وزير خارجية سوريا آنذاك عبدالحليم خدام بزيارة طهران، وافتخاره بأن سوريا قد دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها وفي أثناء إندلاعها وبعد انتصارها.

ويأتي التحالف الإيراني – السوري علي رأس أولويات مشرع إيران الإقليمي، فمن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سوريا التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولاً إلي لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعد سوريا حليف إيران الوحيد منذ عام ١٩٧٩م (الثورة الإيرانية)، حيث ساند حزب البعث السوري الحاكم، إيران في حربها ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ففي مقابل إيقاف سوريا لتصدير النفط العراقي، آنذاك، عبر أنبوب نفطي يصل إلي مدينة بانياس، المطلة علي البحر المتوسط، وفرت الجمهورية الإسلامية لسوريا النفط بأسعار مخفضة، بالإضافة إلي إرسال الآلاف من الحجاج الإيرانيين لأضرحة آل البيت في سوريا.

لقد نشأ التحالف السوري – الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، وتطور مع مرور الزمن، حيث إن الدوافع الأولية للتحالف تراجعت ظاهرياً، فقد استمرت التطورات بين البلدين وعبر مجال مصالحها في التأثير علي هدف وطبيعة علاقاتهما المتبادلة، ويمكن ملاحظة أن ثمة عوامل تبرز كسمات دائمة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي ومن أهم هذه العوامل:

أ- المصالح المشتركة بين الدولتين، والدور الحيوي للشيعة في لبنان وبالنسبة لسوريا وإيران علي حد سواء، وإن كانت الإعتبارات مختلفة بالنسبة لكلا الفريقين.
ب- الإعتبارات المتعلقة بميزان القوي الإقليمية والحفاظ علي المصالح السياسية والاستراتيجية للدولتين المتحالفتين.
ج- في منطقة التحالفات المتذبذبة وغير المستقرة، برهنت العلاقات السورية-الإيرانية أنها أكثر ثباتاً وديمومة من أي علاقة أخري في المنطقة تقريباً.

إن التنافس الإقليمي بين ايران والسعودية وخاصة في سوريا هو أساس التنافس بين البلدين والذي يحمل في داخله أشكال أخرى من التنافس الأقل حدة، ولذلك يمكن القول أن موضوع بقاء أو تنحي الرئيس السوري بشار الأسد الذي له تأثير هام على دعم أو إضعاف محور المقاومة قد جعل ايران والسعودية تعيشان أعلى مستوى من التوتر والسجال طوال العقود الماضية.

إضافة إلى دعم المعارضة السورية المسلحة نتيجة توسع النفوذ الإيراني على الأرض؛ لذا ففي الوقت الذي قد لا تشكل فيه الجغرافية السورية مجالاً واسعاً للرد الإيراني، فإنها قد تشكل تحدياً لتصعيد سعودي واسع ومؤجل إلى أن تحسم نتائج المفاوضات المزمع عقدها واختبار جدية الحل السياسي فيها؛ وذلك كون سوريا الساحة التي لم تستنفد فيها السعودية خيارات الدعم العسكري، إضافة لسعي المملكة لإعادة التوازن العسكري على الأرض بمسار داعم للمفاوضات المرتقبة، خصوصاً بعد التقدم الأخير الذي أحرزه النظام بدعم الروس.

المبحث الثالث: سيناريوهات التنافس بين القوى الإقليمية في المستقبل:

تجادل هذه الدراسة حول امكانية حسم الصراع بين القوى الإقليمية لدى الكثير من الازمات والمشاكل الشرق اوسطية مستقبلاً من عدمه، إذ بات الشرق الأوسط يمر بحقبة تغيير ثورية تخضع فيها الدول المكونة للمركب الإقليمى لتغيرات وتحولات جذرية، تتحدى عملياً السياسات الخارجية للدول العظمى والكبرى من جهة، والدول الإقليمية من جهة أخرى، ولذلك في ظل هذه البيئة الجديدة المضطربة نجد أن هذه

التحديات قد فرضت على عدد من القوى الإقليمية وغيرها في المنطقة حماية مصالحها الوطنية ومحاولة تهميش طموحات وتحركات منافسيها في الاتجاه ذاته.

لنكون بصدد ثلاث سيناريوهات حول صراع القوى الإقليمية مستقبلاً، والتى من المحتمل تحقيقها على مدار السنتين المقبلتين، أى بحلول عام ٢٠٢١، فعلى الرغم من أن أكبر الأحداث في الشرق الأوسط في الفترة ما بين ٢٠١٨وعام ٢٠٢١ قد تأتي بصورة غير متوقعة ودون سابق إنذار؛ إلا أن معظم الأزمات الكبرى والتي لا يمكن التنبؤ بها ستكون على الأرجح ذات علاقة بالاضطرابات المعروفة والناشئة عن المسائل الإقليمية الرئيسية، لا سيما في ظل (الأزمة السورية، المشكلة العراق، الأزمة اليمنية)، وبالاضافة إلى نزاع الاقليات مع بعضها البعض سواء كان هذا النزاع عرقى أوطائفى على النحو التالى:

السيناريو الأول: يشير إلى إستمرارية الصراع بين القوى الإقليمية دون مقدرة أيا منهم على حسم للملفات الفاعلين فيها لصالح أيا منهم، بما يعنيه إنتشار سباق تسلح خطير للغاية بين القوى يوقع بالدولة في غياهب الفقر والعجز الاقتصادى الداخلى، ويوقع بالمنطقة كلها في رعب وزعزعة للاستقرار الإقليمى.

هذا السيناريو قد بدا من الواضح تحقيقه نتيجة لعدة أسباب منها: زيادة حجم الانفاق العسكرى للقوى الإقليمية في المنطقة على حساب الانفاق على مجالات التنمية بالنطاق المحلى لهذه الدول سواء الدول غير العربية (كإيران، إسرائيل، تركيا)، أو للدول العربية، إذ بلغ إجمالي الإنفاق العسكري للدول العربية أكثر من ٨٠٠ مليار دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ ما يعادل متوسطاً سنوياً بـ١٣٣.٣٣ مليار دولار وفقاً لبيانات صندوق النقد العربي، بما يعنيه إتباع هذه الدول سياسات تقشفية من شأنها رفع الدعم عن الطاقة والسلع الضرورية لمواطنى هذه الدول، بالإضافة إلى الاستناد إلى مؤشرات ارتفاع معدلات الاقتراض من صندوق النقد الدولى مما يؤدى لتذبذبات اقتصادية خطيرة قد تعصف بأنظمة هذه الدول نتيجة الثورة عليها من جانب الشعب لتردى الاوضاع الاقتصادية لهم كما هوالحال في (مصر، إيران).

على الجانب الاخر، من المحتمل تحقيق هذا المسار على نطاق واسع نتيجة للتقارب الجغرافى، والتشابك العرقى والثقافى لدى شعوب المنطقة؛ الذى من شأنه إشعال صراع للمحاور الجيوبولتيكية في مواجهة القوى الإقليمية نتيجة تأملات هذه القوى للهيمنة وبسط النفوذ داخل النسق الإقليمى من جهة، وانفجار الاقليات العرقية في مواجهة بعضها البعض ومطالباتهم بالانفصال عن الحكومات المركزية لدى بعض الدول من جهة أخرى، أيضا تفشى موجة الارهاب وسيطرة بعض الجماعات الارهابية على مناطق حيوية في المنطقة جعلتها محور إستقطاب من جانب القوى الإقليمية تطمح إلى التفاوض معها ودعمها والمساومة بها في مواجهة القوى الإقليمية المنافسة، وبالتالى من المحتمل بحلول عام ٢٠٢١ سوف تبرز لدينا ظاهرة (تصدير العنف)، حيث سيتم إختراق العنف المتطرف إلى الداخل المحلى للدول؛ فالكثير من العنف في الشرق الأوسط بما في ذلك العنف الإرهابي سيستهدف على الأرجح أنظمة الحكم في المنطقة بصورة مباشرة وواضحة أكثر مما هو عليه، كل ذلك بطبيعة الحال جعل من هذا السيناريو أكثر عرضه للتحقيق مستقبلاً مما يؤدى لجعل النسق الإقليمى الجديد أكثر فوضوية.

السيناريو الثانى: يدور حول إمكانية انتهاء الصراع بحروب مباشرة بين مختلف القوى الإقليمية، نتيجة التداخل المعقد للغاية لأطراف عدة من القوى الإقليمية والدولية في مناطق جغرافية عديدة بالمنطقة، تُمثل بالاساس مناطق محور تفاقم الازمات والمشاكل داخل النسق الإقليمى الشرق أوسطى لا سيما في (سوريا، العراق، اليمن)، ومن ثم حسم هذه الملفات لأى من هذه القوى لهى مسألة باتت مطمع لكل قوة إقليمية تطمح بها إلى السيطرة والهيمنة على الإقليم، ذلك بأن مآلات الحسم للصراعات الإقليمية الساخنة في سوريا والعراق واليمن، بالتضامن مع المحددات الأربعة التى سبق أن تحدثنا عنها: الفراغ الإستراتيجى العربى والاندفاع الإيرانى لتبوء مكانة القوة الكبرى القادرة على المنافسة على القيادة الإقليمية خصوصاً بعد الفوز ببرنامجها النووى وإلغاء العقوبات الدولية المفروضة عليها، إضافة إلى الميل الأمريكى للانسحاب التدريجى من هموم المنطقة مقابل الاندفاع والتقدم المتسارع للنفوذ الروسى

بها، فإن هناك عاملاً آخر للحسم بهذا الخصوص يتحدد في طبيعة وخصوصية المشروع السياسى لكل من هذه القوى الإقليمية المتنافسة على الزعامة وبالذات من منظور رؤيتها لمصادر التهديد ذات الأولية مما قد يستلزمها بشن تدخلات عسكرية مباشرة مثل ما فعلت تركيا كما ذكرنا في الشمال السورى "عملية غصن الزيتون" بمنطقة عفرين.

إذ أن إدراك كل من هذه القوى الإقليمية (إسرائيل وإيران وتركيا والسعودية ومصر) لمصدر التهديد الأهم بالنسبة لمصالحها العليا وأمنها القومى ومشروعها السياسى الإقليمى في المنطقة هو الذى سوف يفرض عليها التوجه إلى الخيار الإستراتيجى لكل من هذه القوى وهو الذى سيتحكم في أنماط تفاعلاتها في النسق الإقليمى الجديد، ومن ثم بات من المحتمل أن تكون الأسلحة المتقدمة بما في ذلك ربما (الأسلحة النووية) أكثر انتشاراً في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢١ مما هي عليه، وأن الجهود الدولية من أجل كبح انتشار الأسلحة ستؤدي إلى الإبطاء في انتشارها وليس في وقفها ومعظم الدوافع الرئيسية لامتلاك الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى المتقدمة ستستمر حتى بعد تغيير الأنظمة عقب إحتجاجات "الربيع العربى"، ذلك بأن عدم الاستقرار بالدول الشرق أوسطية قد يزيد حتى من الدوافع لانتشار الأسلحة، بما يعنيه تفاقم للصراعات داخل المنطقة وحدوث حروب تعصف بأمن وسلام المنطقة الشرق أوسطية، وكذلك زيادة إحتمالية تكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة تشعل بذلك الصراع الإقليمى، ونتيجة لما سبق سوف يتم إستنزاف موارد المنطقة والدول بما يعنى حدوث خفوض في قوة إقليمية فعلية وصعود لقوة إقليمية جديدة تهيمن على المنطقة بآسرها بطبيعة الحال.

على أية حال، ترجع سيناريوهات صعود أو هبوط قوة إقليمية في منطقتها إلى مجموعة من العوامل هى (مقومات ومعوقات) تحدد فرص كل دولة، وتتمثل هذه الفرص في قدرة الدولة على تحمل القيادة الإقليمية انطلاقا من مقومات القوة التى تحوزها الدولة التى قد تكون: (جغرافية، أو سياسية، أو عسكرية، أو اقتصادية) كذلك من حيث درجة استقرارها السياسى والامنى، رصيدها القيادى التاريخى، ونفوذها

الرمزى سواء كان (ثقافى، أو دينى)، أيضاً من حيث موقفها من الأزمات والقضايا المحورية في المنطقة الشرق أوسطية، ومن حيث علاقتها مع القوى الدولية الصاعدة كروسيا، الصين.

السيناريو الثالث: ينصرف هذا السيناريو إلى استمرارية الصراع بين القوى الإقليمية، ولكن بشكل ومضمون مختلف تماماً عن السيناريو الأول، إذ يفترض هذا السيناريو استمرار نوع من (الصراع التعاونى المتبادل الأدوار الإقليمية) الذى يُحتم على الاطراف الإقليمية التفاوض، وتبادل وجهات النظر بشأن تواجدهم في الكثير من أزمات ومشاكل المنطقة، وبالتالى إمكانية تقاسم النفوذ الإقليمى في المنطقة لاسيما في (سوريا، العراق، اليمن) على نحوما حدث في سوريا بين تركيا وإيران، حيث أدرك الجانبين على أن ما بين تركيا وإيران من جغرافيا وتاريخ يكفي لتأمين علاقة تعاون قوية بين البلدين على الرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما، وبالتالى نعتقد بأن دخول تركيا إلى منطقة عفرين لم يتم بدون علم الجانب الايرانى وبضوء أخضر من روسيا، وخير دليل على ذلك هو إنسحاب القوات الايرانية والروسية من منطقة عفرين إلى منطقة تل رفعت منعاً للاحتكاكات التى قد تطرأ بينهم، وهذا يعد تحدى واضح للمشروع الامريكى في الشمال السورى بشأن الكرد والذى لاقى الدعم الاسرائيلى والسعودى أيضًا.

وهذا الأمر يأخذنا إلى مصطلح جديد هو (التحالفات المرنة) الذى يكمن في مضمونه أن تحقيق المصالح قد تقتضى التحالف مع المنافسين لفتره إلى أن تقتضى وتيرة المصالح السياسية للاطراف، وسرعان ما ينقلب التحالف على نفسه ليتشكل بذلك تحالفات أخرى جديدة، ونتيجة لما سبق فإنه على الرغم من عدم رغبة كل دولة في صعود دولة أخرى منافسه تهيمن على الإقليم الشرق أوسطى؛ إلا أن معوقات الواقع تحول دون إستئثار دولة واحدة تهيمن على الإقليم، نتيجة للدور الامريكى المانع لكل طموح مستقل عن المنطق الامريكى في المنطقة فأمريكا لا تريد على كل الأحوال صناعة عبد الناصر من جديد في المنطقة.

وبناء على ما تقدم، فإن الباحث يعتقد بأن السيناريو الثالث هو الأقرب للتحقق خلال الفترة المقبلة، نتيجة صعوبة سيطرة وهيمنة قوة إقليمية واحدة على الإقليم في ظل صراعتها المتناحرة مع القوى الإقليمية الاخرى، ونتيجة لعدم توافر أغلب مقومات القوة في دولة واحدة بعينها من جهة، ورفض القوى العظمى والكبرى بروز قوة استراتيجية في الشرق الأوسط تهيمن وتسيطر على الأوضاع داخل النسق الإقليمى الجديد من جهة أخرى، مما ينذر باستمرارية الصراع ولكن في وجود تعاون بين القوى الإقليمية وتبادل الأدوار داخل الإقليم، وبروز تحالفات أكثر مرونه وتغير من حين لآخر على نحو ما تقدم.

النتائج

- الاستراتيجية الإيرانية تقوم على المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح بما يعزز قوتها وتأثيرها الإقليمي.
- انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج العربي وإيران بما يؤدي إلى الاخلال في الأمن الخليجي.
- استمرار إيران في تهديدها واستمرارها في برنامجها النووي يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم الاستقرار.
- أن السياسة الخارجية السعودية قائمة على رد الفعل، وأن تفاقم التوتر والصراع لا يؤمن مصالح الدولتين فحسب، بل إنها فرصة لزوال الامكانات الطيبة في علاقات المنطقة، فضلا عن استمرار الوجود الاجنبي في المنطقة، وعليه فإن حل القضايا الخلافية يأتي عن طريق تفعيل الدور التعاوني.
- إيران تسعى لتكريس نفوذها في المنطقة من خلال دعمها للأطراف المتنازعة في الدول العربية التي شهدت ما يسمى بالحراك الشيعي.
- إن أكثر التهديدات التي تواجه أمن الخليج وتنطوي على حساسية كبيرة هي صحوة الانقسامات المذهبية ودخول مجتمع الخليج في التمزقات القبلية والمذهبية وتفكك النسيج المجتمعي.

التوصيات:

١- تعزيز العمل العربي الموحد، وتفعيل دور الجامعة العربية، وتمكينها من لعب دور أساسي في المحيط الإقليمي والدولي، ومنع التدخلات الإقليمية والدولية في تلك المنطقة.

٢- العمل على ضرورة تعزيز العلاقات العربية وخلق الاعتماد المتبادل فيما بينها لتعزيز الاقتصاد والتبادل التجاري بين هذه الدول

٣- ضرورة العمل على إنشاء آلية تعاون وتكامل بين الدول العربية تضمن التنسيق فيما بينها لصياغة سياسات تضمن الحفاظ على الأمن القومي العربي.

٤- التوجه نحو التنمية الداخلية وتحقيق العدالة الاجتماعية لشعوب الدول العربية وتقوية الجبهه الداخلية لمواجهة أي اختراق خارجي.

٥- العمل على التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وذلك من خلال فتح أطر وتفاهمات سياسية بين الدول العربية، لتقريب وجهات النظر فيما يتعلق بالأزمات السياسية التي تنشء في تلك الدول.

٦- ستظل التدخلات الإيرانية في شؤون بعض الدول العربية، وخاصة التي تشهد صراعات داخلية مثل اليمن وسوريا، عائقاً ضد قيام علاقات طبيعية بين إيران والدول العربية، وخاصة دول ملجس التعاون الخليجي.

٧- لاشك أن الدور الإيراني في الأزمة السورية بات مؤثراً وفاعلاً سواء على المستوى السياسي أو العسكري، ويجب على الدول العربية أنت تدفع باتجاه الحيلولة ضد التدخلات الإيرانية في هذه الأزمة، والسعي نحن تسوية سلمية للأزمة تضمن من خلالها بقاء سوريا ضمن الصف العربي، ومحاولة صد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية سواء كان سياسياً أو عسكرياً.

٨- إجراء مزيد من الدراسات في الشأن الإيراني من أجل تكوين صورة واضحة عن هذه الدولة والتي هي فاعل كبير في الشرق الأوسط.

المراجع:

مصطفى محمد صلاح محمد، **السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط "البحرين، سوريا، واليمن نموذجاً"**، المركز الديمقراطي العربي، منشور بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٧، على الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=45532

جويدة قريشي، قريشي،**"الازمة السورية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠١٦، ص ٢٩.

ميشيل كيلو، سورا: "محاصرة الديمقراطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٩٩، ٢٠١٢، ص ص ١٣٧-١٣٨.

سهام فتحي أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية والدولية، ٢٠١١-٢٠١٣**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٥، ص ص ٣٧-٣٨.

أسباب الثورة السورية: نقلا من الموقع الإلكتروني:

www.lovely0smile.com/Msg-5592.htm01-2018l 2018-04-15

أحمد الطويل، **روسيا الشرق الأوسط حسابات الكسب والخسارة**، (دط)، القاهرة: دار النهضة، ٢٠١٢، ص ٢٢.

معمر خولي، **تأثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية الروسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ٢٠١٤، ص ٦٩.

علي حسن باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٨٢.

فايز عبد القادر، **ما بعد المبادرة الروسية إيران وسيناريوهات الضربة الأمريكية المجمدةً**، صحيفة القدس العربي، ١٤ سبتمبر، ٢٠١٣، ص ١٨.

محمد أبوعامود، كيلو ميشيل، **حالة الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢، معضلات التغير وآفاقه**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٢.

عزمي بشارة، **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٢.

أثار العاصي، **رؤية مختلفة لموقف الولايات المتحدة تجاه الثورة السورية**، زمان الوصل، ٢٠١٣،

فايز عبدالقادر، **ما بعد المبادرة الروسية إيران وسيناريوهات الضربة الأمريكية المجمدة**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، ١٤ سبتمبر ٢٠١٣،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الجامعة العربية قادرة. على إنقاذ سورية؟**، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، ٢٠١١، ص ٦.

سمير العيطة وآخرون، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٧١

أمل ياسين، **المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**، مركز الرأي للدراسات، ٢٥ مايو ٢٠١٢،

علي حسن باكير، **قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص ٩.

سمير صالحة، **الأهداف والمصالح التركية في النظام العربي**، المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، على الرابط: http://www.alriyadh.com/

ابتسام محمد العامري، الأزمة السورية- قراءات في البعد الإقليمي، **مجلة الكوفة**، العدد ١٨، ص ٢٢٨.

باتريك سيل، الأسد الصراع علي الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ٥٧٣، ٥٧٤.

مصطفى اللباد، التحالف الإيراني السوري ركيزة مشروع طهران الإقليمي، جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٧، ص ٣٤.

نجلاء مكاوي وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولي،٢٠١٥، ص ٢٤٦.

رجائي سلامة الجرابعة، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٥٤.

منصور أبو كريم، **دراسة بعنوان مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية في ظل تنامي الصراع السياسي والطائفي في المنطقة**، بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣، علي الرابط: https://www.amad.ps/ar/Details/93277

Weiss, Michael Fuclinflect that is ,black navy: tracking the Iranian- backed the assad regime, foreign policy, October 28,2013.

أخبار العالم العربي، **إيران والسعودية.. تنافس على الزعامة وحروب بالوكالة فماذا بعد؟**، بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣. علي الرابط: https://arabic.rt.com/news/

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، **دول الطوق الجديدة" الخلاف السعودي الإيراني والمواجهة المؤجلة**، بتاريخ:٢٢ كانون٢/يناير ٢٠١٦، علي الرابط: https://www.omrandirasat.org/